دليل قرية المغير

إعداد

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
(أريج)

بتمويل من

التعاون الاسباني

2012

شكر وعرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والقرويات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيّب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة رام الله جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة رام الله بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية "، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة رام الله. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة رام الله باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني التالي: http://vprofile.arij.org.

المحتويات

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية 4
نبذة تاريخية 4
الأماكن الدينية والأثرية 5
السكان 6
قطاع التعليم 7
قطاع الصحة 7
الأنشطة الاقتصادية 8
قطاع الزراعة 9
قطاع المؤسسات والخدمات 12
البنية التحتية والمصادر الطبيعية 12
الأوضاع البيئية 14
أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي 14
الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية المغير 17
المشاريع المقترحة 17
الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية 18
المراجع 19

دليل قرية المغير

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

قرية المغير، هي إحدى قرى محافظة رام الله، وتقع شمال شرق مدينة رام الله، وعلى بعد 18.6 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز القرية ومركز مدينة رام الله) منها، يحدها من الشرق فصايل، ومن الغرب ترمسعيا وخربة أبو فلاح، ومن الجنوب أراضي العوجا وأراضي كفر مالك، ومن الشمال دوما وأراضي جالود (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود قرية المغير

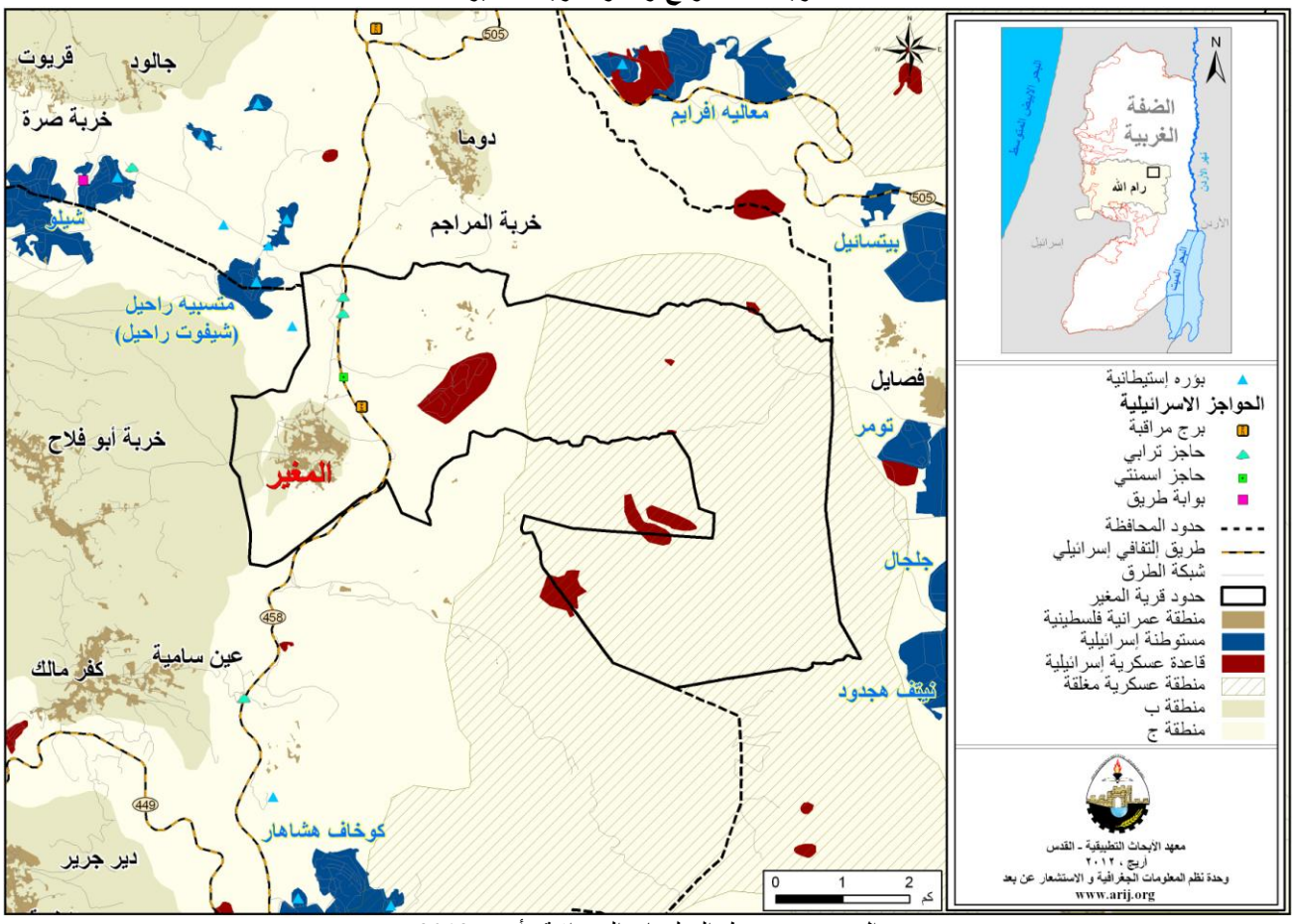

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

تقع قرية المغير على ارتفاع 649 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 408 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 19 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 56% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012).

تم تأسيس المجلس القروي في المغير عام 2005م، ويتكون المجلس الحالي من 9 أعضاء، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك. ويقع ضمن مجلس الخدمات المشترك لكفر مالك، أبو فلاح، المزرعة الشرقية والمغير. كما لا يمتلك المجلس سيارة لجمع النفايات (مجلس قروي المغير، 2011).

نبذة تاريخية

سميت قرية المغير بهذا الاسم نسبة إلى تغير المناخ فيها بين طقس الجبل والغور، حيث أن القرية تقع على حدود الغور، الذي يجعلها تتأثر بطقس الغور صيفا، وطقس الجبل شتاءا (مجلس قروي المغير، 2011) (انظر الصورة رقم 1).

صورة 1: منظر من قرية المغير

الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في قرية المغير ثلاثة مساجد، هم: مسجد المغير الكبير، مسجد المغير الجديد، ومسجد المغير الغربي. كما لا يوجد أية آثار مكتشفة في القرية (مجلس قروي المغير، 2011) (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسة في قرية المغير

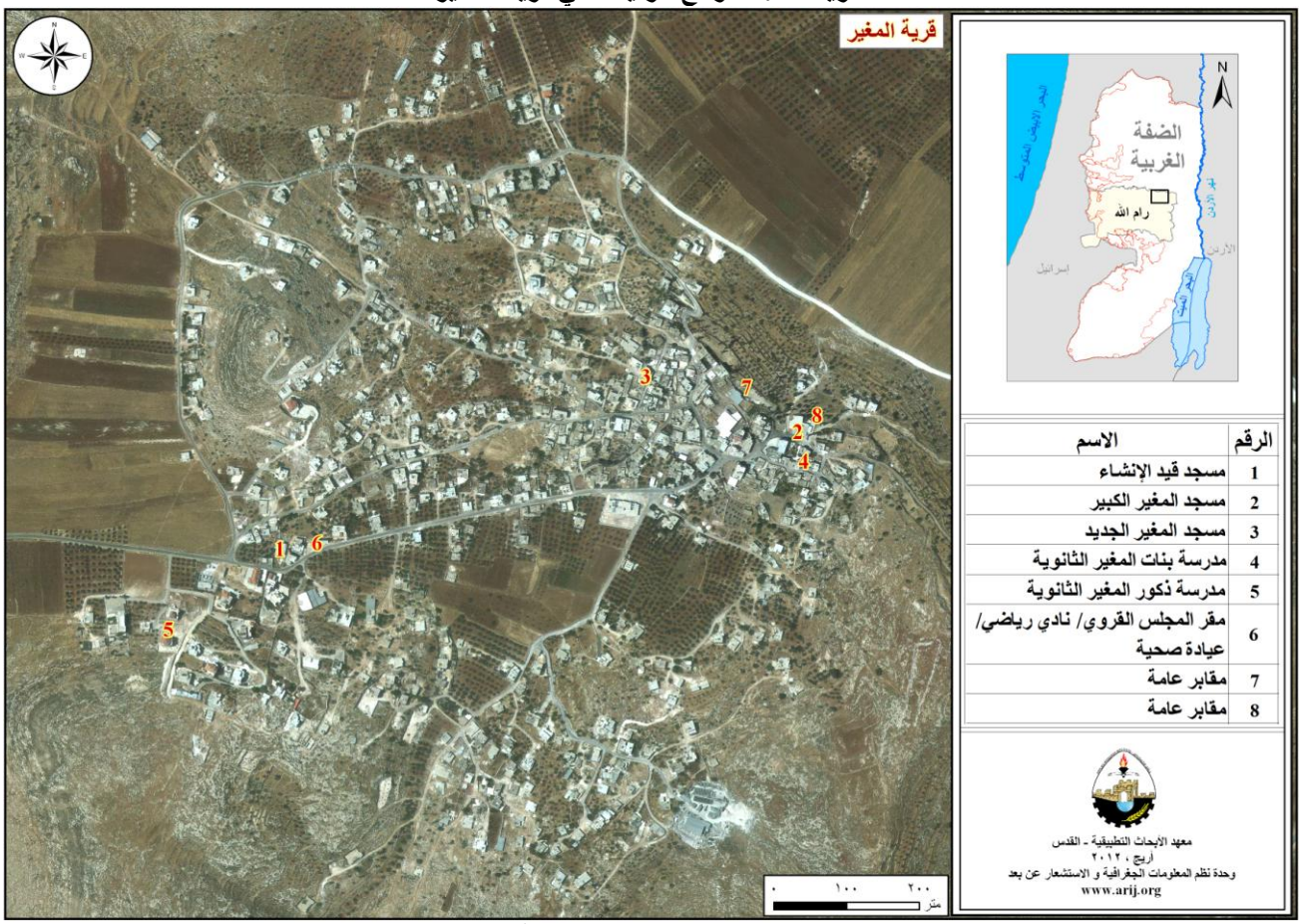

الرقم	الاسم
1	مسجد قيد الإنشاء
2	مسجد المغير الكبير
3	مسجد المغير الجديد
4	مدرسة بنات المغير الثانوية
5	مدرسة ذكور المغير الثانوية
6	مقر المجلس القروي/ نادي رياضي/ عيادة صحية
7	مقابر عامة
8	مقابر عامة

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان قرية المغير بلغ 2,226 نسمة، منهم 1,147 نسمة من الذكور، و1,079 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 376 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 414 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في قرية المغير لعام 2007، كان كما يلي: 43.6% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاما، 53.1% ضمن الفئة العمرية 15- 64 عاما، و3.1% ضمن الفئة العمرية 65 عاما فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في القرية، هي 106.3: 100، أي أن نسبة الذكور 51.5%، ونسبة الإناث 48.5%.

العائلات

يتألف سكان قرية المغير من عدة عائلات، منها: عائلة النعسان، عائلة دار أبو عليا، عائلة الحاج محمد، عائلة أبو نعيم، وعائلة أبو عساف (مجلس قروي المغير، 2011).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان قرية المغير عام 2007، حوالي 6.4 %، وقد شكلت نسبة الإناث منها 78.8%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 17.5 % يستطيعون القراءة والكتابة، 32.6% انهوا دراستهم الابتدائية، 27.6% انهوا دراستهم الإعدادية، 12.5% انهوا دراستهم الثانوية، و3.5% انهوا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في قرية المغير، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان قرية المغير (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	21	135	258	236	103	12	22	-	1	1	-	**789**
إناث	78	136	247	191	90	10	8	-	-	-	-	**760**
المجموع	99	271	505	427	193	22	30	-	1	1	-	**1,549**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في قرية المغير في العام الدراسي 2011/2010، فيوجد في القرية مدرستين حكوميتين، يتم إدارتهما من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، كما لا يوجد في القرية أية رياض للأطفال تشرف عليها وزارة التربية والتعليم (مديرية التربية والتعليم- رام الله، 2011) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في قرية المغير حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2011/2010

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور المغير الثانوية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات المغير الثانوية	حكومية	إناث

المصدر: مديرية التربية والتعليم- رام الله، 2011.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في قرية المغير 26 صفا، وعدد الطلاب 710 طالبا وطالبة، وعدد المعلمين 42 معلم ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- رام الله، 2011). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس قرية المغير يبلغ 17 طالبا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 27 طالبا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2011).

في حال عدم توفر إحدى المراحل التعليمية، فإن الطلاب يتوجهون إلى مدارس سنجل، حيث يبعدون عن التجمع حوالي 13 كم (مجلس قروي المغير، 2011).

كما يواجه قطاع التعليم في قرية المغير بعض العقبات والمشاكل (مجلس قروي المغير، 2011)، أهمها:

- اكتظاظ الطلاب في الصفوف وضيق الساحات المدرسية.
- عدم إمكانية فتح شعب جديدة لعدم توفر غرف صفية.
- عدم القدرة على بناء مدارس جديدة بسبب وقوع القرية ضمن المنطقة C.

قطاع الصحة

يتوفر في قرية المغير بعضا من المرافق الصحية، حيث يوجد مركز المغير الصحي التابع للإغاثة الطبية (مجلس قروي المغير، 2011).

يواجه قطاع الصحة في قرية المغير بعض المشاكل والعقبات (مجلس قروي المغير، 2011)، أهمها:

- عدم وجود مركز أشعة، مختبرات طبية، صيدلية عامة بالقرية.
- عدم توفر أطباء مختصين بالمركز الصحي.
- عدم وجود طبيب مقيم بالمركز الصحي.
- عدم توفر سيارة إسعاف.

الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في قرية المغير على عدة قطاعات، أهمها قطاع الزراعة، حيث يستوعب 80% من القوى العاملة (مجلس قروي المغير، 2011) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي قام به معهد أريج في سنة 2011 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية المغير، ما يلي:

- قطاع الزراعة، ويشكل 80% من الأيدي العاملة.
- قطاع الوظائف، ويشكل 19% من الأيدي العاملة.
- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 1% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية المغير

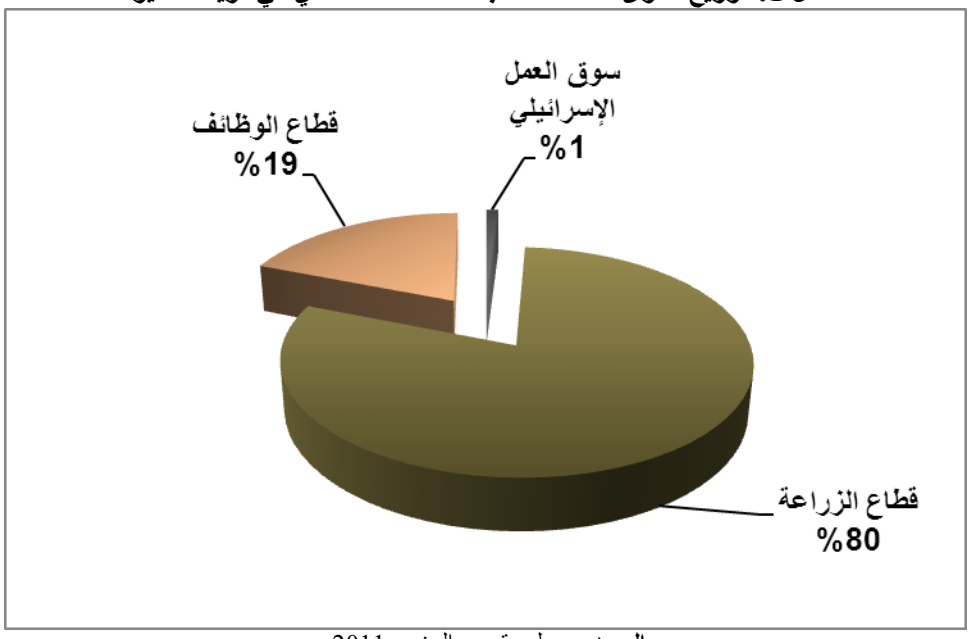

المصدر: مجلس قروي المغير، 2011.

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية فيوجد في التجمع 10 بقالات، بقاله خضار وفواكه، محلين للصناعات المهنية (من حدادة ونجارة،.....الخ)، 3 محلات للخدمات المختلفة، معصرة زيتون، ومصنع طوب وبلاط (مجلس قروي المغير، 2011). وقد وصلت نسبة البطالة في قرية المغير في عام 2011 إلى 30% (مجلس قروي المغير، 2011). وقد تبين أن الفئات الاقتصادية الأكثر تضررا في القرية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، هي قطاع الزراعة (مجلس قروي المغير، 2011).

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان المساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 33.8% من السكان كانوا نشيطين اقتصاديا (منهم 95.6% يعملون). وكان هناك 66.2% من السكان غير نشيطين اقتصاديا (منهم 45.3% من الطلاب، و30.8% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 3).

جدول 3: سكان المغير (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007

الجنس	نشيطون اقتصاديا				غير نشيطين اقتصاديا						غير مبين	المجموع
	يعمل	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	المجموع	طالب متفرغ للدراسة	متفرغ لأعمال المنزل	عاجز عن العمل	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى	المجموع		
ذكور	465	10	2	**477**	229	-	47	4	32	**312**	-	**789**
إناث	36	10	1	**47**	235	316	50	-	112	**713**	-	**760**
المجموع	501	20	3	**524**	464	316	97	4	144	**1,025**	-	**1,549**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

تبلغ مساحة قرية المغير حوالي 33,055 دونما، منها 4,501 دونم هي أراض قابلة للزراعة و521 دونما أراض سكنية (انظر الجدول رقم 4، وخريطة رقم 3).

جدول 4: استعمالات الأراضي في قرية المغير لعام 2010 (المساحة بالدونم)

المساحة الكلية	مساحة الأراضي السكنية	مساحة الأراضي الزراعية (4,501)				برك مائية	الغابات الحرجية	الأراضي المفتوحة	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية ومنطقة الجدار
		زراعات دائمة	بيوت بلاستيكية	المراعي	زراعات موسمية					
33,055	521	1,448	0	113	2,940	0	0	27,278	36	719

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012

خريطة 3: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في قرية المغير

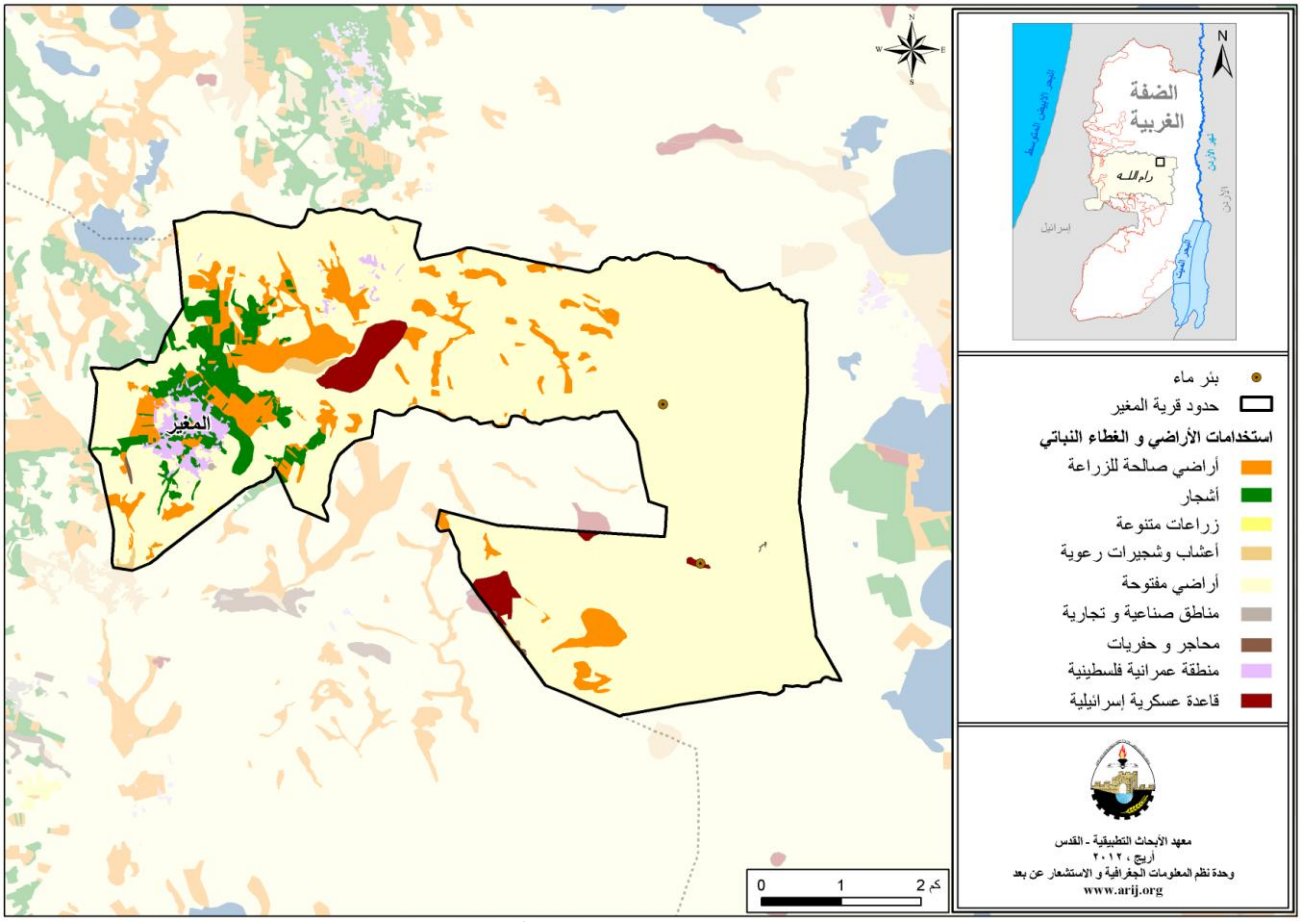

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

الجدول رقم 5، يبين الأنواع المختلفة من المزروعات البعلية والمروية المكشوفة في قرية المغير. وتعتبر البندورة أكثر الأنواع زراعة في القرية.

جدول 5: مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات البعلية والمروية المكشوفة، في قرية المغير (المساحة بالدونم)

الخضروات الثمرية		الخضروات الورقية		البقوليات الخضراء		الأبصال		خضروات أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
26	0	0	0	13	0	0	0	0	0	39	0

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- رام الله، 2009

الجدول رقم 6، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في قرية المغير. وتشتهر المغير بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 771 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في قرية المغير (المساحة بالدونم)

الزيتون		الحمضيات		اللوزيات		التفاحيات		الجوزيات		فواكه أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
771	0	0	0	0	0	0	0	150	0	115	0	1,036	0

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- رام الله، 2009.

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في قرية المغير، فان مساحة الحبوب تبلغ 2,500 دونم، وأهمها القمح (أنظر الجدول رقم 7).

جدول 7: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية المختلفة في قرية المغير (المساحة بالدونم)

الحبوب		أبصال ودرنات وجذور		بقوليات جافة		محاصيل زيتية		محاصيل علفية		محاصيل منبهة		محاصيل أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
2,500	0	29	0	79	0	5	0	150	0	0	0	4	0	2,767	0

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- رام الله، 2009.

ويرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) استند على تعريف المساحات الزراعية محددا حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض الينابيع. أما مسح أريج فاكتشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

وتبين من المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) في عام 2011، بأن 30% من سكان قرية المغير يقومون بتربية الماشية، مثل الأغنام والماعز وغيرها (مجلس قروي المغير، 2011) (انظر الجدول رقم 8).

جدول 8: الثروة الحيوانية في قرية المغير

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللاحم	الدجاج البياض	خلايا نحل
13	2,922	1,030	0	0	0	0	88,200	0	132

* تشمل الأبقار، العجول، العجلات، والثيران

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- رام الله، 2009.

أما من حيث الطرق الزراعية في القرية، فيوجد حوالي 18 كم طرق زراعية (مجلس قروي المغير، 2011) (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: يبين حالة الطرق الزراعية في قرية المغير وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	-
صالحة لسير التراكتورات والآلات الزراعية فقط	5
صالحة لمرور الدواب فقط	5
غير صالحة	8

المصدر: مجلس قروي المغير، 2011.

يواجه القطاع الزراعي في قرية المغير بعض المشاكل (مجلس قروي المغير، 2011)، أهمها:

- عدم الجدوى الاقتصادية.
- عدم توفر رأس المال.
- عدم توفر مصادر المياه.
- مصادرة الأراضي.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في قرية المغير القليل من المؤسسات الحكومية، منها: شعبة بريد. كما يوجد عدة مؤسسات محلية وجمعيات تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس قروي المغير، 2011)، منها:

- **مجلس قروي المغير:** تأسس عام 2005 م، من قبل وزارة الحكم المحلي، بهدف الاهتمام بقضايا القرية وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها.
- **نادي المغير الرياضي:** تأسس عام 2005م، من قبل وزارة الشباب والرياضة، ويعنى النادي بالأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في قرية المغير شبكة كهرباء عامة منذ عام 2000م، وتعتبر شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء في القرية. وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%. ويواجه التجمع بعض المشاكل في مجال الكهرباء، أهمها: عدم توفر إنارة للشوارع، وشركة الكهرباء ترفض توسيع الشبكة الداخلية (مجلس قروي المغير، 2011).

كما ويتوفر في القرية شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل القرية، وتقريبا 40% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (مجلس قروي المغير، 2011).

النقل والمواصلات

يوجد في قرية المغير 5 تاكسيات تقوم بخدمة المواطنين، ومن العوائق التي تواجه سكان القرية أثناء التنقل، وجود جدار الفصل العنصري، وقلة المركبات في التجمع والخدمات التي تقدمها (مجلس قروي المغير، 2011). أما بالنسبة لشبكة الطرق في القرية، فيوجد في القرية 5 كم من الطرق الرئيسة، و6 كم من الطرق الفرعية (مجلس قروي المغير، 2011) (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: حالة الطرق في قرية المغير

حالة الطرق الداخلية	طول الطرق (كم)	
	رئيسة	فرعية
1. طرق جيدة ومعبدة.	5	2
2. طرق معبدة وبحالة سيئة	-	1
3. طرق غير معبدة.	-	3

المصدر: مجلس قروي المغير، 2011

المياه

تقوم مصلحة مياه محافظة القدس بتزويد سكان قرية المغير بالمياه عبر شبكة المياه العامة التي تم إنشائها عام 2000، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 100 % (مجلس قروي المغير، 2011).

لقد بلغت كمية المياه المزودة لقرية المغير عام 2010، حوالي 53,464 متر مكعب/ السنة،(مصلحة مياه محافظة القدس، 2011) وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 66 لترا/ اليوم وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في قرية المغير لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 26.5%، وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسة وشبكة التوزيع وعند المنزل وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في قرية كفر نعمة 48 لترا في اليوم (مصلحة مياه

محافظة القدس، 2011). ويعتبر هذا المعدل اقل من الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم.

أما فيما يتعلق بسعر المياه فإن مصلحة المياه تتبنى تسعيرة تصاعدية تتناسب مع جميع الفئات الاجتماعية للمستهلكين حيث يزداد سعر المياه بازدياد كمية استهلاك المياه. يوضح الجدول 11 سعر المياه حسب فئة الاستهلاك.

جدول 11: تعرفة المياه الخاصة بمصلحة مياه محافظة القدس المعتمدة من تاريخ 2012/1/1 (دورة فاتورة شهر واحد)

فئة الاستهلاك (م ³)	منزلي (شيكل / م ³)	صناعي (شيكل / م ³)	سياحي (شيكل / م ³)	تجاري (شيكل / م ³)	مؤسسات عامة (شيكل / م ³)
5 - 0	4.5	5.6	5.6	5.6	5.4
10 - 5.1	4.5	5.6	5.6	5.6	4.5
20 - 10.1	5.6	6.8	6.8	6.8	5.6
30 - 20.1	6.8	8.1	8.1	8.1	6.8
30.1 +	9	9.9	10.8	9	9

المصدر: مصلحة مياه محافظة القدس، 2012

كما أن حوالي 90% من البيوت السكنية في القرية يوجد لديها بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار (مجلس قروي المغير، 2011).

الصرف الصحي

لا يتوفر في قرية المغير شبكة للصرف الصحي حيث يستخدم السكان الحفر الامتصاصية كوسيلة رئيسية للتخلص من المياه العادمة بالقرية (مجلس قروي المغير، 2011).

واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا بما يقارب 86 مترا مكعبا، بمعنى 31 ألف متر مكعب سنويا. أما على مستوى الفرد في القرية، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 34 لترا في اليوم (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012). حيث يتم تجميع المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية، والتي يتم تفريغها بواسطة صهاريج النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص، مما يشكل خطرا على البيئة والصحة العامة.

النفايات الصلبة

يقوم مجلس قروي المغير بالتعاقد مع جهة خاصة بهدف إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين في القرية، والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات مقدارها 20 شيكل/الشهر. وبالرغم من عملية جباية هذه الرسوم، إلا أنها تعتبر غير كافية لإدارة جيدة للنفايات الصلبة حيث لا يتم تحصيل سوى 60% من هذه الرسوم (مجلس قروي المغير، 2011).

ينتفع معظم سكان قرية المغير من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، ومن ثم يتم جمعها بواقع مرتين في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب عشوائي خاص بالتجمع والذي يبعد حوالي 1.5 كم عن التجمع، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق حرقها (مجلس قروي المغير، 2011).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في قرية المغير 0.7 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان القرية بحوالي 1.6 طن، أي بمعدل 569 طنا سنوياً (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

الأوضاع البيئية

تعاني قرية المغير كغيرها من قرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لابد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

- انقطاع المياه من قبل مصلحة مياه محافظة القدس لفترات طويلة في فصل الصيف عن القرية، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:

1. الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، مما يشكل عائقا أمام مصلحة مياه محافظة القدس في تنظيم ضخ المياه وتوزيعها بين التجمعات السكانية. لذا فهي تقوم بتوزيع المياه إلى المناطق المختلفة بشكل دوري، وذلك لأن كميات المياه المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان.
2. ارتفاع نسبة الفاقد في شبكة المياه، وذلك بسبب تلف الشبكة وقدمها.

- عدم وجود خزان مياه عام في القرية لسد احتياجات السكان من المياه في فترات انقطاع المياه.

إدارة المياه العادمة

عدم وجود شبكة للصرف الصحي، وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكارة صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل البلدة. كما أن استخدام هذه الحفر يهدد بتلويث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

عدم وجود مكب نفايات صحي ومركزي لخدمة القرية والتجمعات المجاورة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مثل هذه المكبات، حيث أن الأراضي المناسبة لذلك تقع ضمن مناطق (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. بالإضافة إلى أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يعتمد على التمويل من الدول المانحة. وبالتالي فإن عدم توفر مكب نفايات صحي يشكل خطرا على الصحة ومصدرا لتلويث أحواض المياه الجوفية والتربة من خلال العصارة الناتجة عن النفايات، فضلا عن الروائح الكريهة وتشويه المناظر الطبيعية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيو سياسي في قرية المغير

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية المغير إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 1,934 دونما (5.9% من مساحة القرية الكلية) كمناطق ب وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن غالبية السكان في قرية المغير يتمركزون في المناطق المصنفة (ب)، والتي تشكل جزء صغير من المساحة الكلية للقرية. فيما تم تصنيف ما مساحته 31,121 دونما (94.1% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنيا وإداريا، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية المغير هي مناطق مفتوحة وأراض زراعية ومعسكرات إسرائيلية (انظر الجدول رقم 12).

جدول 12: تصنيف الأراضي في قرية المغير اعتمادا على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	**0**	**0**
مناطق ب	**1,934**	**5.9**
مناطق ج	**31,121**	**94.1**
محمية طبيعية	**0**	**0**
المساحة الكلية	**33,055**	**100**
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2011		

والجدير بالذكر أن ما مساحته 27,190 دونما من أراضي قرية المغير (82.3% من المساحة الكلية للقرية) تقع ضمن المنطقة الشرقية للضفة الغربية والتي أصبحت تعرف اليوم باسم منطقة العزل الشرقية. حيث انه عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، وصدور قرار مجلس الأمن 242 الذي نص على *'إنهاء كل حالات الحرب والمطالب المتعلقة بها، واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والاعتراف بها، بالإضافة إلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديدات أو استخدام القوة'*، بدأت إسرائيل بإدخال تعديلات على حدود ما قبل حرب العام 1967 والنظر في حيثيات القرار 242 وتطبيق ما دعا إليه من 'حدود آمنة ومعترف بها' بما يتناسب ومخططاتها الاستيطانية المستقبلية للمنطقة. وكان نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيغال آلون الذي اقترح على مجلس الوزراء الإسرائيلي مباشرة بعد حرب العام 1967، أن تحتفظ إسرائيل بحدود جديدة تقوم أساسا على السيطرة على المنحدرات الشرقية للضفة الغربية وصولا إلى أسفل الأغوار، فضلا عن الصحراء الغربية للضفة الغربية المتاخمة للبحر الميت وذلك عن طريق بناء سلسلة من المستوطنات الإسرائيلية بعرض ما يقارب 20 كيلومترا من الضفة الغربية كخطوة أولى نحو ضمها رسميا لدولة إسرائيل. وجاءت سلسلة المستوطنات الإسرائيلية التي تم بنائها بموجب مخطط ألون لتغطي معظم المناطق الفلسطينية في منطقة الأغوار والأراضي المحيطة بالقدس الشرقية، وتجمع غوش عتصيون إلى الجنوب من مدينة بيت لحم، وجنوب مدينة الخليل. وفي شهر حزيران من العام 2002، بدأت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ سياسة العزل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى والمدن الفلسطينية، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية. كما عمدت إسرائيل إلى خلق منطقة عزل شرقية على طول امتداد منطقة غور الأردن وذلك من خلال إحكام سيطرة الجيش الإسرائيلي على كافة الطرق المؤدية إلى المنطقة الشرقية من الضفة الغربية وزيادة حجم المعاناة على سكان المنطقة وتقييد حركتهم وحركة منتجاتهم الزراعية. وكان ذلك واضحا في تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اريئيل شارون في شهر أيار من عام 2004 عندما سؤل عن الجدار في المنطقة الشرقية, منطقة غور الأردن, حيث قال: " **أنا لا أرى جدارا في المنطقة الشرقية إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك. هنا وهناك, سوف نحجب الدخول إلى المنطقة الشرقية بالحواجز العسكرية**."

قرية المغير وممارسات الاحتلال الإسرائيلي

نالت قرية المغير حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي أودت بمئات الدونمات لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء القواعد والحواجز العسكرية الإسرائيلية على أراضي القرية، بالإضافة إلى تشييد الطرق الالتفافية الإسرائيلية بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض. وفيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي قرية المغير:

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة 719 دونما من أراضي القرية لغرض إقامة عدة قواعد عسكرية إسرائيلية إلى الجهة الشرقية من القرية. وفيما يتعلق بالاستيطان فبالرغم من وجود بعض القواعد العسكرية الإسرائيلية على أراضي قرية المغير فلا يوجد أية مستوطنات إسرائيلية على أراضي القرية، لكن يوجد إلى الشمال من القرية وعلى بعد حوالي 1500م منها مستوطنة "ميتسبي راحيل" بالإضافة إلى العديد من البؤر الاستيطانية والمقامة على أراضي قرية ترمسعيا المجاورة لقرية المغير. ويذكر أن مستوطنة "ميتسبي راحيل" قد تم إنشاؤها عام 1992 على مساحة ارض 557 دونما تقريبا ويقطنها اليوم 530 مستوطن إسرائيلي.

اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على قرية المغير الفلسطينية

كان لاعتداء المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية الجاثمة بشكل غير قانوني على أراضي القرى المجاورة لقرية المغير (مثل قرية ترمسعيا) الأثر الأكبر على أهالي القرية وممتلكاتهم، حيث ساهمت هذه الاعتداءات في السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية المجاورة للمستوطنات وذلك من خلال منع أصحابها من الوصول إليها وإحاطتها بالأسلاك الشائكة وزرعها بالأشجار لتعزيز السيطرة عليها. كما قام المستوطنون باعتداءات شتى على الأشجار والمزروعات وحرقها واجتثاثها والاعتداء على

أصحاب الأراضي في محاولة لترويعهم وردعهم عن العودة إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات. ومن أمثلة هذه الاعتداءات، قامت زمرة من المستوطنين القاطنين في البؤرة الاستيطانية "عادي عاد" الواقعة شمال قرية المغير الفلسطينية في العاشر من شهر تشرين أول من العام 2012 باقتلاع 140 شجرة زيتون شمال غرب القرية. وتعتبر المنطقة التي تم اقتلاع أشجار الزيتون منها منطقة احتكاك دائمة بين المستوطنين وأهالي القرية.

كذلك في تاريخ السابع عشر من شهر حزيران من العام 2011, قام مستوطني بؤرة 'عادي عاد' على إشعال النيران في احد حقول القمح الواقعة في الجهة الشمالية الغربية من قرية المغير ضمن حوض ' السدر' التابع للقرية، حيث لم يتمكن المواطنون من الوصول إلى المكان بسبب وعورة الطريق في تلك المنطقة التي تبعد مسافة 2كم عن المخطط الهيكلي لقرية المغير. كذلك أقدم جنود الاحتلال على تعطيل إمكانية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية المحاذية للحريق بحجج أمنية واهية والتواطؤ مع المستوطنين في التمادي في أعمال التخريب وزرع الدمار في المنطقة.

كذلك في شهر شباط من العام 2011، قامت مجموعة من المستوطنين القاطنين في البؤرة الاستيطانية "عادي عاد" الواقعة شمال قرية المغير الفلسطينية بإتلاف محاصيل القمح المزروعة بمحاذاتها والتي تعود لمواطني القرية حيث قام المستوطنون برش محاصيل القمح بمادة كيميائية بواسطة جرار زراعي.علما أن الأراضي المزروعة بالقمح والمحاذية للمستوطنة المذكورة تقدر مساحتها بـ150 دونم، ولا يستطيع المزارعين الوصول إليها إلا في أوقات الزراعة والحصاد، بتنسيق مع الارتباط الإسرائيلي

وأيضا بتاريخ الرابع عشر من شهر كانون أول من العام 2009 أقدمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في البؤرة الاستيطانية "عادي عاد" الواقعة شمال قرية المغير الفلسطينية على اقتلاع 260 شجرة زيتون غرست مؤخرا في أراضي قرية المغير شمالي رام الله.

كذلك في الثالث من شهر أيلول من العام 2009, قام المستوطنون الإسرائيليون باقتلاع 150 شجرة زيتون في القرية في إطار عمليات الانتقام التي ينفذها المستوطنون بحق الشعب الفلسطيني في أرجاء الضفة الغربية. كما صعد المستوطنون من اعتداءاتهم حيث قاموا في السابع من نفس الشهر، باجتثاث خمسون شجرة زيتون أخرى في القرية. وتأتي اعتداءات المستوطنين على أشجار الزيتون في القرية استهدافا واضحا على مصدر الرزق الأساسي في القرية حيث تعتبر قرية المغير من القرى الفلسطينية المنتجة لزيت الزيتون وتعتاش من مردوده.

كما شملت اعتداءات المستوطنين الممتلكات الخاصة في القرية، ففي يوم السابع من شهر حزيران من العام 2011 استفاقت قرية المغير على قيام مجموعة من المستوطنين من مستوطنة 'عادي عاد ' المقامة على السفوح الشمالية للقرية بإضرام النيران داخل مسجد المغير الكبير والذي يقع في وسط القرية مما أدى إلى إلحاق أضراراً فادحة بالمسجد، وإتلاف عدد كبير من المصاحف الدينية بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية للمسجد بشكل كامل. بالإضافة إلى ما تقدم، أقدم المستوطنون على كتابة شعارات عنصرية على جدران المسجد باللغة العبرية والتي تعني ' الموت للعرب' و' بداية الانتقام'.

كما أقدم مستوطني بؤرة 'عادي عاد ' الإسرائيلية على الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المزروعة بكروم الزيتون في المنطقة المعروفة باسم 'المربعة' الواقعة في الجهة الشرقية من قرية المغير، حيث أقدم المستوطنون على نصب خيمة في المنطقة لفرض سياسة الأمر الواقع هناك ومنع المزارعين الفلسطينيين من الاقتراب هناك. يشار إلى أن منطقة ' المربعه' تعتبر من المناطق المحاذية تماماً لبؤرة 'عادي عاد' الإسرائيلية، حيث جرى خلال الأعوام الخمس الماضية استهدافها مرات عديدة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء وذلك عبر إتلاف المحاصيل الحقلية وتقطيع الأشجار والاعتداء على المزارعين هناك ومنعهم من استغلال أراضيهم الزراعية مع العلم أن أهالي القرية كانوا يحصلون على تنسيق مسبق من خلال ما يسمى الارتباط المدني الإسرائيلي للسماح لهم في الوصول إلى أراضيهم الزراعية المحرومون من الوصول إليها بحجة أنها محاذية للبؤرة الاستيطانية.

الطرق الالتفافية الإسرائيلي في قرية المغير الفلسطينية

صادرت إسرائيل المزيد من أراضي قرية المغير وذلك لشق الطريق الالتفافي الإسرائيلي رقم 458 والذي يمتد بطول أكثر من 3.5 كم على أراضي القرية بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية القائمة في المنطقة بعضها ببعض. وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف بمساحة الارتداد أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون 75 متر على جانبي الشارع.

الحواجز العسكرية الإسرائيلية في قرية المغير الفلسطينية

أما بالنسبة للحواجز العسكرية الإسرائيلية فقد عملت سلطات الاحتلال على إقامة بعض الحواجز العسكرية في قرية المغير عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول من العام 2000 خصوصا في المنطقة القريبة من الشارع الالتفافي رقم 458 المقام شرق القرية حيث أقامت مكعبات إسمنتية على المدخل الشرقي الرئيسي للقرية بهدف منع الفلسطينيين من الاقتراب من الشارع الالتفافي الإسرائيلي إلا قوات الاحتلال الإسرائيلي سمحت مؤخرا بفتح هذا الطريق، بالإضافة إلى إقامة برج مراقبة عسكري إسرائيلي على الشارع الالتفافي مقابل قرية المغير وبعض السواتر الترابية على مداخل الطرق الزراعية المتفرعة من الشارع الالتفافي. وتهدف هذه الحواجز العسكرية إلى تضييق الخناق على سكان القرية والتي كان لها أثر بارز في الانتفاضتين الفلسطينيتين بالإضافة إلى مزاعمهم بحماية المستوطنين الإسرائيليين الذي يقصدون الشارع الالتفافي المحاذي للقرية ويصادر جزء من أراضيها.

بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في قرية المغير

قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية بهدف مصادرة الأراضي أو هدم بعض المنازل أو إخطارات لوقف البناء في قرية المغير. فيما يلي عرض لبعض هذه الأوامر:

استهدفت طواقم الإدارة المدنية الإسرائيلية عدد من المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية بحجة البناء الغير مرخص لوقوعها في المناطق المصنفة 'ج' الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، امنيا وإداريا. ففي الثالث عشر من شهر أيار من العام 2010، سلمت طواقم دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في بيت أهالي قرية المغير شمال شرق مدينة رام الله أوامر عسكرية جديدة تقضي بوقف العمل والبناء في عدد من المنازل والمنشآت في القرية بحجة البناء دون ترخيص، لوقوع المنازل في مناطق ج. ويبلغ عدد المنشات المخطرة احد عشر. فيما يلي أسماء أصحاب المنشات: موسى محمد حمدان أبو عليا ويملك منزلا مكون من طابقين, عبد اللطيف حامد أبو عليا ويملك منزل مكون من طابق واحد، زايد محمود أبو عليا ويملك منزل مكون من طابق واحد، منير محمد فايز أبو عليا ويملك ثلاث منازل مستقلة، حسن محمود أبو عليا ويملك منزلين، كل منزل مكون من طابقين، شادي وجيه موسى أبو عليا ويملك منزل مكون من طابق واحد، فؤاد عوض زغلول ويملك منزل مكون من طابق واحد، زكي حسين أبو عليا ويملك بركس فيه منشار حجر، أحمد محمود جبر أبو عليا ويملك منزل مكون من طابقين، محمد أحمد حامد أبو عليا ويملك منزل مكون من طابقين، فؤاد عوض الله زغلول أبو عليا ويملك منزل مكون من طابق واحد، 250 متر مربع. وكانت أوامر وقف العمل قد أمهلت أصحاب المنشآت المخطرة حتى العاشر من شهر حزيران من العام 2010 لتقديم الاعتراضات على الأوامر الصادرة والبدء باستصدار التراخيص اللازمة للبناء في المناطق المصنفة ج. والجدير بالذكر أن الشروع في استصدار التصاريح لا يضمن الحصول عليها من الإدارة المدنية الإسرائيلية كما ينص الأمر العسكري.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية المغير

المشاريع المنفذة

لم يقم مجلس قروي المغير بتنفيذ أية مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (مجلس قروي المغير، 2011).

المشاريع المقترحة

يتطلع مجلس قروي المغير وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في القرية وسكانها، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في القرية والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

1. الحاجة إلى استصلاح أراضي زراعية وإنشاء آبار زراعية.
2. الحاجة إلى شق طرق زراعية.
3. الحاجة إلى إنشاء مدرسة نموذجية لحل مشكلة المدارس.
4. الحاجة إلى إنارة الشوارع وتوسيع شبكة الكهرباء وتقوية التيار الكهربائي.

5. الحاجة إلى تعبيد شارع القرية الرئيسي.
6. الحاجة إلى دعم مشاريع تنموية وإنتاجية صغيرة تتعلق بالثروة الحيوانية.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية

تعاني القرية من نقص كبير في البنية التحتية والخدماتية. ويبين الجدول رقم 13، الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية من وجهة نظر المجلس القروي.

جدول 13: الأولويات والاحتياجات التطويرية في قرية المغير

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			10 كم ^
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة			*	
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة			*	
4	تركيب شبكة مياه جديدة			*	
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية			*	
6	بناء خزان مياه			*	
7	تركيب شبكة صرف صحي			*	
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة			*	
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة	*			150 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة	*			سيارة واحدة
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	*			
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	*			عيادة واحدة
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة	*			عيادة واحدة
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة	*			المرحلة الثانوية
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	*			المرحلة الأساسية
3	تجهيزات تعليمية	*			
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			500 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه	*			50 بئرا
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي			*	
4	خدمات بيطرية	*			
5	أعلاف وتبن للماشية	*			300 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية			*	
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية			*	
8	بذور فلحه	*			
9	نباتات ومواد زراعية	*			

^ 1 كم طرق رئيسة، 3 كم طرق داخلية و6 كم طرق زراعية.

المصدر: مجلس قروي المغير، 2011.

المراجع

- *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.*
- *مجلس قروي المغير، 2011.*
- *مصلحة مياه محافظة القدس (لمنطقتي رام الله والبيرة) (2011). كشف يبين كمية المياه المباعة من تاريخ 1/1/ 2010 ولغاية31/12/2010. رام الله. فلسطين.*
- *مصلحة مياه محافظة القدس (2012)، من الموقع الالكتروني لمصلحة مياه محافظة القدس بتاريخ الأول من آذار. http://www.jwu.org/newweb/atemplate.php?id=87*
- *معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم- فلسطين.*
- *معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2010 - بدقة عالية نصف متر. بيت لحم - فلسطين.*
- *معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج) (2012)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم- فلسطين.*
- *وزارة التربية والتعليم العالي، 2011. بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة رام الله، قاعدة بيانات المدارس (2011/2010). رام الله- فلسطين.*
- *وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA)، 2009. بيانات مديرية زراعة محافظة رام الله (2009/2008). رام الله- فلسطين.*